السياسة الأمنية ومشروع بناء الدولة: رؤية في المفهوم والتحديات

الأستاذ الدكتور محمد كريم كاظم

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

المستخلص

يتناول هذا البحث السياسة الأمنية بوصفها أحد المداخل الرئيسة لبناء الدولة وترسيخ استقرارها، من خلال تحليل مفهوم السياسة والدولة، وتحديد طبيعة السياسة الأمنية ووظائفها في حماية الأمن الوطني والقومي. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن بناء الدولة لا يتحقق عبر الأدوات السياسية والإدارية فحسب، بل يتطلب منظومة أمنية فاعلة قادرة على صياغة الالتزامات الأمنية، وتعبئة قدرات الدولة، وتنظيم الممارسات الأمنية في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية. كما يسلط البحث الضوء على التجربة العراقية في مجال الأمن الوطني بعد عام 2003، وما رافقها من تحديات ترتبط بالإرهاب، وضعف المؤسسات، والحاجة إلى تطوير التخطيط الأمني والاستراتيجي على أسس علمية ومهنية.

وتخلص الدراسة إلى أن نجاح السياسة الأمنية يرتبط بقدرة صانع القرار على توظيف الموارد المتاحة، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الأمنية، واعتماد البحث العلمي ومراكز الدراسات في إعداد الخطط والاستراتيجيات. وتؤكد أن الأمن المعاصر لم يعد مفهوماً عسكرياً ضيقاً، بل أصبح منظومة شاملة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، بما يجعلها شرطاً أساسياً لبناء دولة المواطنة وسيادة القانون وتحقيق الاستقرار العام.

الكلمات المفتاحية: السياسة الأمنية، بناء الدولة، الأمن الوطني، التخطيط الاستراتيجي، المؤسسات الأمنية.

Security Policy and State-Building: A Conceptual and Challenge-Based Perspective

Prof. Dr. Mohammed Kareem Kazim
College of Political Science / Al-Nahrain University

Abstract

This study examines security policy as a central approach to state-building and the consolidation of national stability. It analyzes the concepts of policy and the state, identifies the nature and functions of security policy, and explains its role in protecting national and state security. The study is based on the assumption that state-building cannot be achieved through political and administrative tools alone; rather, it requires an effective security system capable of formulating security commitments, mobilizing state capacities, and organizing security practices to confront internal and external threats.

The study highlights the Iraqi experience in national security after 2003 and the challenges associated with terrorism, institutional weakness, and the need to develop security and strategic planning on scientific and professional foundations. It concludes that the success of security policy depends on the decision-maker's ability to employ available resources, strengthen coordination among security institutions, and rely on scientific research and research centers in preparing plans and strategies. Contemporary security is no longer limited to the military sphere; it has become a comprehensive system that integrates political, economic, social, and media dimensions, making it a fundamental condition for building a citizenship-based state, the rule of law, and public stability.

Keywords: Security Policy, State-Building, National Security, Strategic Planning, Security Institutions.

المقدمة

ممّا لا شك فيه أن المنطقة العربية تعتبر من أكثر المناطق في العالم حساسية وقابلية للتفجر والصراع الدولي ، ويعود ذلك إلى عوامل عديدة بعضها جغرافي حيث يتوسط الكرة الأرضية ويمثل مفترق الطرق فيها ، وبعضها تأريخي وحضاري ، حيث يمثل مهبط الديانات السماوية ، وبعضها اقتصادي حيث يحتوي على أهم مصادر الطاقة الحيوية في العالم كالبترول والغاز الطبيعي ، ومن هنا كانت قضية الأمن من أهم القضايا التي تحتل دائمًا الأولوية المطلقة في العمل الدولي ، والعراق عادة يتأثر بما يحدث في العالم من تغيرات وتحولات سواء أكانت هذه التغيرات سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم عسكرية ، وهذا يؤثر في الميدان الأمني الذي يمثل أحد المواضيع المهمة التي ما تزال تنتظر البحوث والدراسات ، ولا بدّ من أن تكون هناك رؤية

مستقبلية لدور المؤسسات الأمنية كي تسهم في وضع الخطط والاستراتيجيات الأمنية بما يحقق الأمن الوطني للدولة (نعمة، 1987، ص. 4).

إن أي نظام سياسي يعتمد في قراراته التي يتخذها على الصعيد الداخلي والخارجي من استمرارية ودوام فعاليته، وهذه القرارات التي يتم اتخاذها هي التي تحافظ على المصالح الوطنية العليا للدولة، وبالتالي تجعلها فاعلة في المحيط الخارجي وأكثر استقرارًا في الداخل (مقلد، 1971، ص. 7).

يعد الأمن الوطني والقومي أساس وجود الدولة وهدفا من أهداف سياساتها العُليا التي تتمثل بالدفاع عن كيانها في المحيط الخارجي والداخلي لتأمين آيديولوجياتها وتعزيز استقلالها السياسي والأمن الاجتماعي، وضمان الوحدة الوطنية والقومية للدولة ضد الأخطار وهو المفهوم الذي يدور حول فكرة أمن الوطن والمواطن في ذات الوقت بمعنى أن أي ضرر يلحق بأحد أنشطة الدولة أو مؤسساتها الحيوية ينعكس عليها وعلى أفرادها، وهو أيضاً الجهد اليومي الذي يصدر من الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى دفع أي تهديد أو محاولات للإضرار بتلك الأنشطة (النعيمي، 2009، ص. 8).

تأتي أهمية الموضوع لتسليط الضوء على السياسيات الأمنية والاستراتيجيات المتبعة في ذلك، هل هي وفق خطة علمية لبناء الدولة وترسيخ الأمن الوطني والقومي لها؟ .

وينطلق البحث من إشكالية أن وحدات صنع القرار في الدولة تختلف باختلاف وتعدد الوحدات التي تحكمها، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى الدور المهم في وضع الخطط الاستراتيجية للسياسات الأمنية ودعم مؤسسات الدولة في هذا الجانب .البحث يناقش من خلال فرضية مفادها أن هناك دورًا مهمًا وفعالًا للسياسات الأمنية في استقرار الوضع الداخلي وبناء دولة المواطنة من خلال مجموعة من الأسئلة منها :

هل هناك فعالية للسياسات الأمنية في مؤسسات الدولة .وما هي السياسة والدولة ؟

كيف يتم الدعم؟ وما هو دور السياسة الأمنية بشكل عام؟

هل هناك اهتمام من قبل صانع القرار باستخدام الطرق العلمية في صنع القرار الأمني ؟

أولاً: مفهوم السياسة والدولة

تعني السياسة في اللغة القيام بالشيء بما يصلحه، فيُقال (يسوس الدواب) إذا قام عليها، والوالي يسوس رعيته وفي الحديث الشريف (كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء)، أي: يتولون أمورهم ويرعونهم.

أُشتُقت كلمة (السياسة) من اليونانيين من كلمه (بولس) وتعني الدولة المدنية، وكان يُقصد بها أصلا القلعة في قلب المدينة , ثم أصبحت الكلمة فيما بعد ترمز للمدينة بأكملها متضمنه ساكني الضواحي الذين يشاركون في سياسة تلك المدينة وأعمالها، وبعض الأحيان تشير الكلمة إلى معنى المواطن , الفرد , وأُستُعملت أيضا بمعنى حياة رجل الدولة .

حتى الآن لايزال الخلاف قائما حول تحديد مدلول الكلمة إلا أنه مهما تشعّب فإنه يدور حول فكرة السلطة ، فمنهم من يعطيها مدلولا واسعا يدخل في معناها كل ما يتصل بالسلطة ، وآخرون يُقصرون دورها على أشكال معينة ، بمعنى كل ما يتصل بالسلطة في الدولة من غيرها من صور الجماعات البشرية، وقد عرّفها الدكتور (أحمد رشيد) في كتابه (نظرية الإدارة العامة) بأنها (معالجة لمشكلة معينة تمر بمراحل تتمثل بتحديد المشكلة وتحليلها ووضع البدائل واختيار البديل الأفضل وتنفيذ السياسة ومن ثم تقييم السياسة العامة بهدف إحداث تغيير في المجتمع وحل مشكلاته) (الرمضاني، 1991، ص. 3).

1. السياسة تعني الإشارة إلى سلوك الفاعل سواء أكان مسؤولاً حكومياً أم لجنة أم جهة رسمية لتعمل في نطاق أو نشاط معين وهي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي للتصدي لمعضلة أو مواجهة قضية أو موضوع ، وبشكل عام تعرف السياسة بأنها الإطار العام أو المفهوم الذي يوجه تفكير المرؤوسين في اتخاذ القرارات في مختلف الجوانب للعمل وبما يتناسق مع تحقيق الأهداف العامة والتي لا يُشترط أن تكون مكتوبة دائما .ويجب توافر بعض الاعتبارات للسياسات لتتمكن من تحقيق أهدافها، ومنها [5] :
   أ. أن تكون السياسة نابعة من أهداف الدولة ولا تكون متناقضة معها .
   ب. أن تساعد في اتخاذ القرارات، وأن لا تكون معقدة إلى الحد الذي لا يمكن تطبيقها .
   ج. أن لا تتعارض السياسات مع بعضها، وأن يجري توضيحها للأطراف كافة خوفا من سوء الفهم .

[5] مازن الرمضاني :السياسة الخارجية : بغداد ،مكتبة السنهوري ،1991

د. أن لا تكون تفصيلية إلى الحد الذي يؤدي إلى فقدان المرونة .

هـ. أن تكون نابعة من أفكار المجتمع ومعتقداته .

و. أن يعاد النظر بالسياسات باستمرار كلما دعت الحاجة؛ لأن ثبات السياسة يجب أن تكون عملية نسبية .

ثانياً: السياسة الأمنية

إن السياسة الأمنية هي كافة الإجراءات الموجهة من قبل الدولة للحفاظ على أمنها الوطني والقومي من خلال الأجهزة الرسمية للحفاظ على الأمن والاستقرار العام، فهي سياسة مستمرة تُحدّث نفسها من خلال المخططين الذين يحللون كافة التهديدات ومصادرها وأساليبها ويستنتجون ويخططون ويقررون وفي المستويات كافة وصولاً إلى هرم القيادة السياسية والعسكرية ومن خلال المنفذين عن طريق كافة موظفي الدولة وخاصة الأجهزة الأمنية والمواطنين كافة من خلال تحصينهم وتوجيههم (محمد، 2017، ص. 150).

إن السياسة الأمنية في جوهرها هي مجموعة البرامج المحددة لتحقيق أهداف ومصالح الأفراد والمجتمعات، فالدولة في سياساتها الأمنية تأخذ في الحسبان احتياجات أفرادها الأساسية ولا يجب حصر السياسة الأمنية في الجانب العسكري الضيق، بل يجب التركيز على جميع الجوانب الأخرى (الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية) وتُبنى السياسة الأمنية على ضوء التهديدات المباشرة وغير المباشرة، وتتدرّج من حماية أمن المواطن الشخصي إلى المحافظة على الأمن القومي، وتأخذ أشكالا وأساليب مختلفة تتناسب مع مستوى الخطر وردود الأفعال المقابلة، وإن نجاحها يعتبر الضامن لبناء الدولة وازدهارها، وإن فشلها يعني عدم الاستقرار والتخلف عن التطور والحضارة؛ لذا يمكن أن نعدها السياسة ذات الطابع الخاص في أداء الدولة ومؤسساتها (محمد، 2017، ص. 151).

يعتقد الكثيرون أن السياسة الأمنية تمثل سياسة دفاعية فقط، كونها تسعى لاستغلال الفرص المتاحة من أجل تحسين الوضع الأمني بصورة دائمة، ونظراً للتحولات التي لامست مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة ، أثر هذا بدوره على مفهوم السياسة الأمنية على أساس أن مفهوم السياسة الأمنية يقوم على مفهوم الأمن ، ولأن المفهوم العسكري للأمن طغى على واقع الدراسات السياسية لفترة من الزمن فكان من الضروري أن تتبنى السياسة الأمنية مفهوماً قائماً على أساس أمن الدول وحدودها وبالتالي فالمفهوم

العسكري للسياسة الأمنية يقوم على وضع برامج وسياسات تضمن أمن الدولة من أي اخطار خارجية تحدق بها (الرمضاني، 1991، ص. 30–31).

ثالثاً: صياغة الالتزامات الأمنية

يختص مجلس الأمن الوطني او ما يعادله ،كالمجلس الوزاري للأمن الوطني في العراق ، بصياغة الالتزامات الوطنية ووضع اولوياتها وحدودها البعيدة المدى لتصعيد موقفها الامني، او القصيرة الامد للتفاوض والتنازلات وهو ما يسمح لها بنسبة من المرونة لتطبيق السياسة الأمنية في اطاره ويضم مجلس الأمن الوطني كل أجهزة إعداد وصياغة القرار والقيادات المسؤولة عن اتخاذ القرار وبعض المتخصصين والخبراء في المجالات الامنية كافة ممن يرى الجميع ضرورة استشارتهم وأخذ رأيهم للاسترشاد به ويستلزم ذلك ما يلي (الرمضاني، 1991، ص. 30):

تكون عملية صياغة الالتزامات الأمنية أكثر صعوبة وتعقيداً واشد حساسية عندما تخص مجموعة دول (أمن جماعي) وتضطلع بهذه المهمة غالباً الدولة المحورية بالمجموعة التي تتميز بأهمية جيوستراتيجية (او جيوبوليتيكية) ويكون الدافع على ريادتها للمجموعة (للإقليم) تعدد قدراتها، وتفوقها المميز اقتصادياً او نقدياً مع تميز حضاري وتوسط موقعها وقدرتها على دمج التكتلات الفرعية وتحويلها الى نظام اقليمي (قومي) فاعل ومتكامل ويطلق على تلك الدولة اسم الدولة الاقليمية المركزية (الرمضاني، 1991، ص. 60).

لما كانت الدولة المركزية ذات دور رئيسي لذلك تحدد نوع الاتجاه ومساراتها، والتفاعلات السياسية داخل الاقليم، والتفاعلات السياسية به، وتجذب القوى المتنافرة وتوحدها، وتوظفها لمصلحة الأمن الاقليمي (القومي) كما يقع عليها دور رئيسي لردع القوى الخارجية ومنع تدخلها او اختراقها للنظام الأمني الاقليمي الذي يمثل تحدياً لدورها كدولة اقليمية مركزية (دور مصر بالنسبة للدول العربية في الخمسينيات، ثم بالنسبة لأفريقيا في الستينيات، عصر التحرر ومقاومة الاستعمار، ودور المملكة العربية السعودية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي) (الرمضاني، 1991، ص. 148–149).

رابعاً: تعبئة قدرات الدولة

عندما تشعر الدولة بالتهديد وعدم الأمن او الاحساس بضعف في أبعاد الأمن الوطني تتدافع الاجهزة المعنية بالأمن الوطني لتعبئة قدراتها بما يمكنها من درء التهديد، واعادة الأمان والمفترض ان وسائل تعبئة القدرات معروفة مسبقاً ومحدد دورها. وحدود تعبئتها لكل حالة في اطار خطط أمنية منبعثة من السياسة الأمنية المرسومة ، وتتضمن تعبئة قدرات الدولة الامور الاتية:

السياسة الدفاعية. نتيجة لترتيبات وسائل تعبئة قدرات اكثر من دولة ذات الأشكال المختلفة (معاهدات، اتفاقيات، تنسيق، مؤتمرات، لجان ومجالس، تحالفات وتكتلات) التي تهدف لمواجهة مصادر التهديد لبعد أو عدة ابعاد أمنية تتم عدة اجراءات انشائية لتكوين الشكل المطلوب لهذا البعد والذي يبدأ في ممارسة مهامه في الدفاع ضد التهديد الواقع فور انشائه وهو ما يسمى بالسياسات الدفاعية وتهدف الى:

1-. هذه السياسات اصبحت تشمل العديد من الجوانب ولم تعد قاصرة على الجانب العسكري فقط كما كانت سابقاً وإن ظل الجانب العسكري هو الشكل الأكثر فاعلية لدرء التهديد كما ادى التشابك بين اوجه التهديد الى تشعب الاتفاقات والترتيبات الى مجالات شتى غالباً يكون الجانب العسكري مكملاً لها وتحدد الاتفاقات والترتيبات دور كل جهاز (او دولة) في السياسة الأمنية وحدوده.

2-. لقد أفرزت السياسات الأمنية الحديثة شكلاً مدمجاً للمجالات المتعددة في شكل لجان (مجالس) سياسية وعسكرية واقتصادية واعلامية يمكنها من خلال التعددية في التخصص، ادارة صراع قوي وناجح ضد مصادر التهديد التي تنوعت وتعددت ايضاً أشكال تهديداتها على غرارما تم بعد حرب الخليج الثانية من اتفاقات بين دول التعاون والتحالف الدولي نتج عنها ترتيبات لاستمرار الحصار الاقتصادي ضد العراق وفرض عُزلة سياسية عليه كما تدار حملة إعلامية ونشاط عسكري ضده من آن لآخر لإضعافه وحمله على الإذعان لمطالب تلك القوى المتحالفة وهو الهدف من السياسات الأمنية بردعه عن العدوان مستقبلاً.

خامساً: الممارسات الأمنية

لتنفيذ السياسات الأمنية تتبع عدة طرق تنبع من الخبرات السابقة والعلاقات الداخلية والخارجية وتسمى تلك الطرق الممارسات الأمنية وطالما ان مصادر التهديدات داخلية وخارجية فإنها تواجه بسياسات أمنية داخلية وخارجية كذلك وبتنفيذ أساليب (طرق) داخلية وأخرى خارجية.

أن غياب سياسة وطنية قادرة على توجيه واعانة الباحثين على الكتابة والبحث والتقصي في الامور والمشاكل التي تواجه المجتمع من اجل الوصول الى محاولات علاجها وتطويرها وتنميتها يؤدي الى أتجاه الباحثين نحو البحوث الفردية والانتقائية والبعيدة كل البعد عن واقع احتياجات المجتمع ، وان غياب مثل هذه السياسات قد أبعد الباحثين والعلماء والمفكرين عن الاشتراك في رسم السياسات الامنية والتخطيط والتطوير وتسخير نتائج دراساتهم لصانع القراركما نلاحظ غياب التنسيق العربي في مجال البحوث وعقد الندوات والمؤتمرات العلمية (حويتي، 2014، ص. 10).

سادساً: سياسة الأمن الوطني العراقي

وضعت سياسه الامن الوطني العراقي مجموعة من الوسائل الاستراتيجية للتعامل ، وقد تمت صياغتها بطريقة يمكن لن تكون مهنية وعلمية نراها من خلال ابعاد وهي (محمد، 2017، ص. 150–151):

البعد السياسي وهو على نوعين.

1-. المجال السياسي العام وتشمل :

ا –المصالحة الوطنية ومراجعة الدستور من اجل فتح المجال واسعا امام توسيع قاعدة المشاركة السياسية ولاسيما لدى الاطراف التي تبدي تحفظا على النسق السياسي العام والتي استخدمت السلاح لا ثبات وجودها وتوجهاتها المغايرة باستثناء من تلطخت ايديهم بدماء الشعب العراقي وتشكيل الهيئة الوطنية لمشروع المصالحة والحوار الوطني بهدف توحيد الكلمة وتقريب وجهات النظر.

2 – سيادة القانون عن طريق اصلاح الجهاز القضائي العراقي . واعادة النظر بالقرارات والتشريعات التي لا تنسجم مع الدستور . وتعزيز قدرات اجهزة تنفيذ القانون واستكمال منظومة المؤسسات الاصلاحية بما يتلائم مع حقوق الانسان وسيادة القانون .

––استكمال نقل المسؤولية من القوات المتعددة الى السلطة المدنية الدستورية العراقية .

–– بناء علاقات دولية ايجابية على اساس روح التعاون المصالح المشتركة المتبادلة.

-- الانضمام لبى الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الارهاب والامن الجماعي وخطر انتشار اسلحة الدمار الشامل.

-- عقد اتفاقيات امنية ثنائية ومتعددة الاطراف .

-- تعزيز مشاركة العراق في الامم المتحدة والمحافل الدولية .

-- مراجعة الاتفاقيات التي تم ابرامها قبل 2003 موالى اضرت بمصالح العراق.

-- اعادة النظر في اليات عمل هيئة اجتثاث البعث (هيئة المسألة والعدالة لاحقا).

2- .المجال السياسي الاجتماعي ويشمل:

- اعتماد المعايير الدولية ضمن النظام القضائي الوطني .وتعزيز قدرة الحكومة العراقية على تنفيذ التزاماتها الواردة في الدستور في المواد (14 . 36) الخاصة بحقوق الانسان الدولية.
- تضمين ثقافة حقوق الانسان في قطاعي التعليم والثقافة على وفق تشريعات قانونية معروفة
- انشاء هيئة وطنية تهتم بحقوق الانسان وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني
- اشراك مؤسسات المجتمع المدني في المساعدة على رسم وتنفيذ ومراقبة الاصلاح واعادة الاعمار وحشد راس المال الاجتماعي في عملية التنمية وفق ما اشار الية الدستور العراقي
- اعداد مشروع قانون العفو العام ينسجم مع المعايير الدولية
- دعم وتطور برامج الرياضة والنشاطات الرياضة الشبابية
- اعتماد برامج خاصة بالمرأة والطفل

3 المجال الامني ويشمل:

- .تطوير قوات الامن العراقية بما يقتضيه مهمة دحر الارهاب والقضاء على التمرد فضلا عن التهديدات الاخرى
- .تعزيز القيادة الدستورية المدنية للمؤسسات الامنية والاستجابة وفق ما اشار الية الدستور العراقي في المواد (48.9)
- .استكمال تطوير منظومةالقيادة والسيطرة على مفاصل الدولة . واستكمال نقل سيطرة العمليات لفرق الجيش العراقي من القوات المتعددة الجنسية الى الحكومة العراقية .
- . تحقيق الاستقرار الذاتي في الجانب الامني وفق متطلبات تامين وتأهيل الاكاديميات والمؤسسات التدريبية واعتماد سياسة التطوع تمثل الطابع الديموغرافي في العراق . واستكمالالمنظومة اللوجستية للقوات المسلحة واستكمال التجهيز بما في ذلكقدرة النيران الساندة والقوة الجوية . فضلا عن استكمال القدرات الخاصة الاستخبارية وقدرات مكافحة الارهاب .
- .تطوير السياسات الخاصة بحل المليشيات واعادة دمجها في المجتمع .

- .اصلاح واستكمال المنظومة القضائية ودعمها .
- .تطوير المؤسسات الاصلاحية والعاملين فيها .

4- المجال الاقتصادي ويشمل:

- . الانتقال الى اقتصاد السوق وتنشيط القطاع الخاص .
- . مكافحة الفساد وتعزيز الادارة الرشيدة .
- . استثمار الموارد الوطنية بأقصى صوره .
- . جذب الاستثمارات الاجنبية .
- .اعتماد نظام الميزانية الموحدة وحساب الخزينة الواحدة .
- تنمية قطاع الزراعية .
- توفير الخدمات الاجتماعية وحماية الفئات الاكثر ضعفا وفقيرا .
- . تعويض ضحايا الارهاب والعنف السياسي .:
- . ايجاد فرص عمل للعاطلين والقضاء على الفقر والاضطهاد الجسمي والجسدي .
- ا. العمل على الغاء ديون العراق والتعويضات والحصول على المساعدات الدولية .

5- المجال المعلوماتي ويشمل:

- . انشاء نظام يوفر المعلومات الدقيقة وايصالها بالوقت الصحيح . وادارة المعلومات بطريقة تمنع من نشر معلومات لإسناد المصالح الوطنية .
- . انشاء برامج الحكومة الالكترونية لأسناد المصالح الوطنية .
- . اصدار قانون يكفل حرية الصحافة .
- وضع سياسة اعلامية وطنية تعزز المصالح الوطنية وتتصدى الاعلام المغرض والمحرض على الارهاب .

سابعاً: الإجراءات الأمنية

نفهم من كل ما سبق ان الحاجة الامنية العراقية تقتضي اتخاذ مجموعة من الاجراءات التي من شانها انشاء مؤسسة عسكرية امنية وطنية الهوية والطابع قادرة على انتاج سياسات امنية قادرة على مواجهة التهديدات الارهابية في العراق وهي (محمد، 2017، ص. 150):

1. التأكيد على ضرورة ان تكون المؤسسة العسكرية العراقية مؤسسة .

2. اعتماد التشريعات التي تحدد طبيعة كل ركن من اركان المؤسسة العسكرية وتحديد صلاحياتها وارتباطها الكلي بالقائد العام للقوات المسلحةالعراقية لفك التدخل في الصلاحيات وتنازع الاختصاص .
3. اعتماد التنسيق بين المؤسسات الامنية المختلفة وعد الدستور المرجع الاعلى في فض اي نزاع قد ينشا بين اركان المؤسسة العسكرية .
4. احداث نقلة نوعية في تركيبة المؤسسة العسكرية العراقية تعتمد المهنية والكفاءة في الانتساب لها .

ان رسم السياسات الامنية لدولة سواءً سياسة الدفاع أو سياسة الامن الوطني والقومي ، فالدولة التي يكون اقتصادها ضعيفاً او متدهوراً قد لا تستطيع رسم سياساتها الامنية بما يتلاءم مع التهديدات والتحديات المحلية والاقليمية والدولية التي تواجهها ، فالجيوش العظيمة لا يمكن بناؤها ما لم تكن هناك ميزانية مالية مناسبة لبنائها ، والوسائل التكنولوجية الحديثة سواء للمراقبة او للدفاع والتصدي لا يمكن تيسرها ما لم تكن هناك دوائر بحث علمية لإنتاجها أو لتفير القدرة الشرائية للحصول عليها (غنيم، 2016).

ثامناً: الأمن المعاصر

يعد مفهوم الأمن المعاصر من أهم المفاهيم العامة بسبب ارتباطها المباشر بحياة وكرامة الأفراد والجماعات وسلامة الحياة المدنية واستمرارها، فهو بحاجة الى الكثير من الوسائل والأدوات ولم تعد استخداماتها حكراً على الاجهزة الأمنية ، فالعلاقة بين الأمن والاعلام هي علاقة ارتباطية، فالأعلام بوسائله المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية يلعب دوراً بارزاً ويؤثر بفعالية في دعم نشر المعرفة الأمنية، إذن اصبح للأعلام الامني دور بالغ الاهمية والحيوية في المجتمع، وركيزة اساسية لدعم وتنمية الحس الامني والوقائي لدى الأفراد من خلال تعاونهم في حفظ الأمن والاستقرار اضافة الى ان الاعلام الامني اصبح وسيلة لتوسيع الآفاق المعرفية لأفراد المجتمع بحيث يكونوا على اتصال مباشر مع الأحداث (عبد اللطيف، 2005).

يرتبط مفهوم السياسة بالأمن من خلال توفر بعض الاعتبارات للسياسات لتتمكن من تحقيق اهدافها والتي ترتبط من خلالها بالأمن وهي.

أ. أن تكون السياسة نابعة من اهداف الدولة ولا تكون متناقضة معها .
ب. ان تساعد في اتخاذ القرارات وان لا تكون معقدة الى الحد الذي لا يمكن تطبيقها .

ج. ان لا تتعارض السياسات مع بعضها وان يجري توضيحها للأطراف كافة .
د. أن لا تكون تفصيلية الى الحد الذي يؤدي ألى فقدان المرونة .
هـ. ان تكون نابعة من افكار ومعتقدات المجتمع .
و. أن يعاد النظر بالسياسات باستمرار كلما دعت الحاجة .

تاسعاً: دور مراكز البحوث في السياسة الأمنية

تعتبر مراكز الدراسات والابحاث من العناصر المهمة في حياة الدول والمجتمعات ، حيث ساهمت في صنع وصياغة الكثير من سياسات الدول التي تعتمد على هذه المراكز في عمليات أتخاذ القرار ،وانتشرت في السبعينات من القرن العشرين وبعدها ، لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة ، وهي متنوعة في تخصصاتها، يزداد وينقص تأثيرها حسب مكانتها عند صانع القرار ومدى تأثيرها على السياسة العامة ، حيث يظهر ذلك في المجتمعات الديمقراطية والمتقدمة خلافاً عن الدول التي تفتقر الى الديمقراطية والتقدم العلمي ، وكما تنبع أهمية مراكز الدراسات والابحاث ، من اهتمامها بالدراسات السياسية والاستراتيجية حيث تسعى الى تطويرها ، كما تحظى باهتمامات الدول والانظمة والحركات السياسية والمفكرين ، كونها مرت بتطورات وتغيرات كثيرة تبعاً لتطور وتعقد العلاقات السياسية والاستراتيجية ، وبسبب نشوب الحرب أصبحت مصدراً للتوجيه والتوعية وبلورة الرأي العالمي ووسيلة لتكريس شرعية صنع القرار في الدول المتطورة (حويتي، 2014).

بعد عام 2015م تم النهوض بشكل تدريجي بواقع مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية حيث قدم 36 بحث ودراسة امنية ، وما زال مستمراً بتقديم الدراسات والبحوث الاستراتيجية وخاصة فيما يخص معارك التحرير التي خاضها جيشنا الباسل ضد عصابات داعش التكفيرية ومنها معارك تحرير نينوى ، والتي من الضروري الاستفادة من الدروس المستنبطة لهذه المعارك للاستفادة منها في وضع الخطط والاستراتيجيات الامنية الحالية والمستقبلية . وبالتالي من الضروري التأكيد على دعم مراكز الابحاث العلمية القائمة داخل الاجهزة الامنية ، وتوفير الكوادر المتخصصة واساليبه ومراحل تنفيذه بما يساعد على ارتقاء مستوى العمل البحثي بها ، والمساهمة في التوصل الى نتائج ذات مصداقية عالية.

عاشراً: الخطط الاستراتيجية الأمنية

أن الخطط والاستراتيجيات الامنية لمختلف الاجهزة الامنية التي توضع من قبل القيادات الامنية واصحاب القرار على مستوى الدول يجب أن تراعي التطورات التكنولوجية والبيئة الاستراتيجية (الدولية،الإقليمية والعربية) بالإضافة الى دقة المعلومات المتيسرة ، وهذه العوامل جميعها لا بد من دراستها بشكل جيد وتوظيفها بالشكل الامثل من خلال توظيفها باستخدام أسلوب البحث العلمي ، حيث أن معرفة وتحليل هذه العوامل وبما يتناسب مع الاسلوب العلمي المنهجي يؤدي في جميع الاحوال الى أداء المسؤوليات والمهام بطريق تؤدي الى تحقيق الاهداف التي تسعى الاجهزة الامنية ألى تطبيقها عملياً في الميدان (غنيم، 2016).

أن طبيعة التحديات المحلية والاقليمية وخاصة وجود الفكر الارهابي والجماعات المتطرفة والمجرمين التي تعمل بسرية تامة تحتم على القيادات الامنية العليا واصحاب القرار معرفة الصعوبات التي تعترض سبل تفعيل البحوث والدراسات الامنية وخاصة بعد التغير الحاصل بالسلوك الانساني نتيجة لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وخاصة في العراق للفترة من عام 2004م ولغاية الان (2009م) حيث تباينت الطبقات الاجتماعية في مستوى المعيشة وتكاد تنعدم الطبقة الوسطى بالإضافة الى ظاهرة الارهاب التي انتشرت بقوة لغاية تحرير المدن وما رافقتها من ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومنها هجرة الاهالي والبطالة وتخريب البنى التحتية لدولة وعدم وجود فرص تعيين كافية (قلة التعيينات) ، وهذه الظواهر باتت من الصعب اخضاعها جميعاً للبحث والدراسة ما لم يتم معرفة الصعوبات التي تواجه هذه الدراسات والبحوث الامنية العلمية في سبيل وضع الخطط والاستراتيجيات الامنية التي تساهم في تحقيق الامن والاستقرار للدولة .

الخاتمة

أن السياسيات الامنية لمختلف الاجهزة التي توضع من قبل القيادات واصحاب القرار على مستوى الدول يجب أن تراعي التطورات التكنولوجية والبيئة الاستراتيجية (الدولية،الإقليمية) بالإضافة الى دقة المعلومات المتيسرة ، وهذه العوامل جميعها لا بد من دراستها بشكل جيد وتوظيفها بالشكل الامثل من خلال توظيفها باستخدام أسلوب علمي رصين ، حيث أن معرفة وتحليل هذه العوامل وبما يتناسب مع الاسلوب العلمي يؤدي في جميع الاحوال الى أداء المسؤوليات والمهام بطريق تؤدي الى تحقيق الاهداف التي

تسعى الاجهزة الامنية ألى تطبيقها عملياً في الميدان .واستقرار الوضع العام للدولة . وان السياسات الامنية هي الطريق أو السياق او الاسلوب الذي نستطيع من خلاله توظيف كافة الامكانيات والقدرات المتاحة لدى كافة الاجهزة والمصالح الامنية لمواجهة موقف او مشكلة او ظرف أمني سعياً لتحقيق الامن بكافة مضامينه وتطويع القدرات لتلائم ظروف الواقع وتحقيق الاهداف والغايات المرسومة وبشكل يحول دون وقوع أي خلل أمني ، أو يعرقل احتواءه أملاً في توفير الاستقرار الامني المنشود (العربي، 2010).

تتقدم الدول وتتنامى قدراتها كلما تزايد اهتمامها بالجانب العلمي ورفد الطاقات العلمية ومراكز البحوث والدراسات العلمية التي تتبنى أعداد وصياغة الخطط الامنية والاستراتيجية للدولة في كافة المجالات لا سيما المجال أو الجانب الامني ، والتي يتم توظيف وتسخير كافة إمكانيات الدولة الاقتصادية والثقافية والعسكرية والاجتماعية لغرض أبرازها للوجود في سبيل تحقيق اهداف الدولة والتي يعتبر الامن الوطني في مقدمتها والذي يعتبر اساس وجود الدولة (فرانك، 1983).

من المفيد جداً استمزاج رأي اصحاب الاختصاص في المجال الامني ممن تتوفر لديهم الخبرات العلمية (الاكاديمية) والعملية (الميدانية) في سبيل الخروج أو المساعدة بتكوين رؤية مستقبلية يمكن الاستفادة منها في كافة المجالات الامنية وبما يتناسب مع طبيعة وحجم التحديات والتهديدات للمؤسسات الامنية ، ، بالإضافة الى استشارة الخبراء والمهندسين في وزارة الصناعة والمعادن الذين كان لهم دور فعال في رفد التصنيع الحربي بالبرامج والكوادر والمواد التي ساعدته في النهوض بواجباته المناطة.

ان أهم معيار من معايير الاستقرار الامني الذي يجب دراسته بعناية هو معيار الوضع الامني كونه يوضح مدى قدرات المؤسسة الامنية في الاستجابة والتفاعل مع المتغيرات الداخلية والاقليمية لاستقرار الوضع الامني للدولة .

أن القيادات الامنية يقع على عاتقها عبء كبير ، فهي ألى جانب مراعاتها لمعايير التقييم الامني ، يجب ان تكون على أطلاع بالجوانب السياسية وما تهدف اليها سياسة الدولة ، كون أغلبها تقوم بواجباتها داخل المدن وتكون مسؤولة امنياً عن كل ما موجود ضمن قاطعها بما فيها الحكومات المحلية والبنى الاقتصادية المهمة ، وتكون هي اعلى جهة امنية تمثل الدولة .

المصادر

1. نعمة، كاظم هاشم. (1987). *العلاقات الدولية*. شركة إياد للطباعة.
2. محمد، أحمد إسماعيل. (2017). *السياسات العامة لمكافحة الإرهاب في العراق: السياسة الأمنية والإعلامية أنموذجاً بعد عام 2003م* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الأركان.
3. مقلد، إسماعيل صبري. (1971). *العلاقات الدولية*. شركة كاظمة للنشر.
4. النعيمي، أحمد نوري. (2009). *السياسة الخارجية*. بغداد.
5. الرمضاني، مازن. (1991). *السياسة الخارجية*. مكتبة السنهوري.
6. عبد اللطيف، أميمة. (2005، 22 مايو). قراءة في خرائط الفكر الأمريكي. *مجلة العصر الإلكترونية*.
7. مجموعة مؤلفين. (2009). *اتخاذ القرارات* (نور الدائم بابكر، مترجم). مكتبة الكيبان.
8. حويتي، أحمد. (2014). مستقبل البحث العلمي في الميدان الأمني ومطالبه في العالم العربي. في *الندوة العلمية: مناهج البحث العلمي* (ط. 1). أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
9. فرانك، فيليب. (1983). *فلسفة العلم: الصلة بين العلم والفلسفة* (علي ناصيف، مترجم، ط. 1). المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
10. غنيم، عثمان محمد. (2016). *التخطيط: أسس ومبادئ*. عمان.
11. العربي، حسام. (2010). *التخطيط الإداري*. الأردن.